

المناظرة حول التكامل الاقتصادي العربي ومنطلق «تكنولوجي» مقترح

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

أستاذ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

أولاً: التجارة البينية منطلقاً للتكامل الاقتصادي العربي

تبدأ المجادلة بشأن صلاحية المدخل التجاري في الظروف الأخيرة بما انتهت إليه قمة الكويت الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (١٩ - ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) في إعلانها الختامي وبرنامج العمل، أنها ألقت من وراء ظهرها، ذلك الجدل الطويل العريض، إذا صح التعبير، والذي صاحب مسيرة العمل العربي المشترك، وخاصة منذ أوائل السبعينيات، وبصفة أخص منذ قمة عمّان الاقتصادية لعام ١٩٨٠. وكان قد احتدم ذلك الجدل حول مداخل التكامل الاقتصادي العربي المختلفة، والمفاضلة بينها: ما بين «المدخل التجاري» و«المدخل الإنتاجي» ومدخل «تنسيق السياسات» ومدخل «التكامل الخططي» و«المشروعات العربية المشتركة».

وجرى الجدل المذكور في إطار الجامعة العربية، عبر «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، وفي إطار «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، المنشأ طبقاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة عام ١٩٥٧، والتي انضمت إليها في فترة «ذروة العضوية» ١٣ دولة عربية، وهو المجلس الذي أصدر بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ قراراً بإقامة «السوق العربية المشتركة» اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٥.

وقد انضمت إلى السوق، في الأصل، أربع بلدان مؤسّسة هي: مصر وسورية والعراق والأردن، التحقت بها في السبعينيات أربع بلدان أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، والإمارات التي عادت فأعلنت انسحابها فيما بعد. ولكن الظروف السياسية، وغيرها، المحيطة بالعلاقات المتبادلة بين هذه البلدان، تحد من حجم المبادلات التجارية عن المستوى المفترض بين أعضاء «السوق». كما أن حجم الناتج المحلي الإجمالي المجمع للبلدان المذكورة معاً، بمستواه المنخفض نسبياً، يقلل من وزنها النسبي في التجارة العربية البينية والتجارة الخارجية العربية الإجمالية.

وقد وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مخططاً «نظرياً» لإقامة سوق مشتركة بين أعضائه؛ ومؤخراً تم وضع مخطط «نظري» آخر لإقامة اتحاد جمركي عربي، كخطوة على طريق السوق العربية المشتركة، وفق وجهة النظر السابقة.

بيد أن «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، من جهة أخرى موازية، كان قد أطلق اتفاقية تونس لعام ١٩٨٢ حول «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية». وظل الحال على هذا النحو، حتى اكتمل العدد اللازم من البلدان العربية المصدقة على الاتفاقية من أجل دخولها حيز التنفيذ، على إثر التوصية بذلك من قبل مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦. ووضع المجلس «البرنامج التنفيذي» للاتفاقية عام ١٩٩٧، من خلال إطلاق «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بحيث يتم إنجاز «المنطقة» خلال عشر سنوات، اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وانضمت إلى «المنطقة» ١٨ قطراً عربياً (جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية عدا موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر)، لبدء التطبيق العملي الجماعي اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في موعد مبكر قبل تمام السنوات العشر المبرمجة، والتي كان من المفترض أن تنتهي بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣. وبذلك أصبحت الدول الأعضاء في «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» تطبق الإعفاء الكامل من الضرائب الجمركية، ومن الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، على السلع المتبادلة فيما بينها، وذات المنشأ العربي، من حيث المبدأ.

ونظراً إلى عظم الناتج المحلي الإجمالي المجمع لبلدان «المنطقة» المذكورة، فإن وزنها النسبي مرتفع جداً في إطار التجارة العربية البينية والتجارة العربية الخارجية إجمالاً. إذ تشكل تجارتها الخارجية الإجمالية نحو ٩٢ بالمئة من إجمالي التجارة العربية، كما تمثل تجارتها البينية نحو ١٣ بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية لدول «المنطقة».

لهذا نجد أن الأثر الكلي لمشروع «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» للجامعة العربية ككل، أكبر بما لا يدع مجالاً للمقارنة مع مشروع «السوق العربية المشتركة» الذي لا يضم، مثلاً، البلدان العربية الخليجية ذات النصيب النسبي الكبير عربياً، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، وغيرها.

فلماذا لم تكن الحصة النسبية للتجارة المتبادلة من إجمالي التجارة الخارجية العربية ٧٥ بالمئة مثلاً؟ أو ٥٠ بالمئة؟ أو حتى ٢٥ بالمئة أو ٢٠ بالمئة مثلاً؟

الإجابة من شقين أساسيين، وشقين آخرين متفرعين. فأما الشقان الأساسيان فهما: ١ - عدم تنوع هياكل الإنتاج في البلدان العربية. فالقاعدة الإنتاجية أحادية الطابع، وخاصة في القطاع السلعي، تقوم على محصول أو مُنتَج واحد، أو محصولين، أو عدد قليل جداً من المحاصيل. النفط هنا، وبعض المعادن أو المزروعات هناك. على عكس الحال في الدول الصناعية. ٢ - تماثل هياكل الإنتاج في البلدان العربية، ويغلب عليها طابع التنافس في عديد الأحيان، وفي مجالات بعينها «المنسوجات في مصر وسوريا وتونس - تجميع السيارات في مصر والمغرب - المعادن واللدائن في مصر والسعودية - محصول البطاطس في مصر والمغرب... إلخ».

وأما الشقَّان الفرعيان، من وراء معضلة انخفاض المبادلات التجارية العربية البينية، فهما:

١ - المنافسة من السلع الأجنبية - غير العربية - بفعل « تحرير التجارة » في إطار منظمة التجارة العالمية. أضف إلى ذلك عدم فاعلية الأطر المؤسسية العربية في مواجهة ظاهرة «الإغراق» من السلع الأجنبية، بفعل انخفاض أسعار هذه السلع، سواء بسبب الانخفاض الطبيعي في التكلفة لدى الدول الأجنبية «الآسيوية خاصة»، من المواد الأولية واليد العاملة، أو بسبب ارتفاع الكفاءة الإنتاجية في الدول الأجنبية - بالإضافة إلى ما يسمى «فيضانات الواردات» - أي زيادة مستواها الكمّي فوق الحدود الاعتيادية. ولا ننسى الثغرات القانونية والتنظيمية في البلدان العربية، والتي تسمح بأعمال «التهرب» على نطاق واسع، لا سيّما في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة.

٢ - عدم التنسيق، أو عدم فاعلية التنسيق، إن وُجد، بين البلدان العربية المعنية، في مجال السياسات الاقتصادية. لا نقصد فقط: افتقاد التنسيق في السياسات الإنتاجية، قصد بناء صيغة معينة للتخصص وتقسيم العمل الإنتاجي بين البلدان العربية، ولكن أيضاً عدم التنسيق في السياسات المالية والنقدية الموجهة للدعم والإعانات للمنتجات المختلفة، والضرائب والرسوم المفروضة عليها. وتكون النتيجة أن منتجات دولة عربية معينة مثلاً، تتلقى دعماً مفرطاً من الأجهزة الحكومية فتتخفّض التكلفة والأسعار، ويكون من الصعب دخول منتجات البلدان العربية الأخرى المماثلة، لارتفاع أسعارها النسبية... وهكذا.

وكذلك، من المهم تنسيق السياسات التجارية بين البلدان العربية المعنية، وخاصة سياسات الحماية بالوسائل الجمركية وغير الجمركية، وهو التنسيق الذي ينبغي أن يصل إلى حد إقامة «حائط جمركي» موحد إزاء العالم الخارجي - من خلال «الاتحاد الجمركي» - كتنويع طبيعي لمنطقة التبادل الحر. ومعلوم أن اتفاقية «منظمة التجارة العالمية» تسمح للدول الأعضاء بفرض قيود حمائية مشتركة على التجارة الخارجية، إذا كانت في إطار مناطق تكاملية واتحادات جمركية.

من العوامل السابقة، تتضح بعض حجج المجادلة بأن توسيع التجارة العربية المتبادلة وتنويعها، يمكن أن يكون مدخلاً مناسباً للتكامل الاقتصادي العربي، كقاطرة لجذب و«تشبيك» العمليات التكاملية الأخرى، وخاصة: تطوير هياكل الإنتاج، وتنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التعامل مع العالم الخارجي. وتمتد حجج المجادلة لتحاول البرهنة على عدم جدوى تلك المناظرة الممتدة منذ عقود عن مداخل مختلفة للتكامل، لا لقاء بينها، وخاصة بين المدخل التجاري والمدخل الإنتاجي. إذ الحقيقة أن للتكامل مدخلاً تفاعلياً مجرّباً، تتفاعل فيه آليات التجارة وهياكل الإنتاج والسياسات، كما تدلنا على ذلك الخبرات الدولية الرائدة.

ماذا بعد؟

تلك بعض حجج المجادلة بشأن صلاحية «المدخل التجاري» للتكامل الاقتصادي العربي.

ورغم ذلك، يبقى من الممكن القول إن ما تضمنه الإعلان الختامي لقمة الكويت (٢٠٠٩)، في ما يتعلق بالمجال التجاري، وإلى حد كبير، دعوة ذات طابع إنشائي غالب إلى ما يشبه «حرق المراحل»، بالانتقال إلى الاتحاد الجمركي العربي عام ٢٠١٥، وإلى السوق العربية المشتركة عام

٢٠٢٠ دون وضع الآليات اللازمة لذلك. وقد ثبت ذلك بالفعل خلال السنوات الخمس المنقضية منذ عقد تلك القمة، حيث لم يتحقق إجراء عملي جذري واحد باتجاه إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ودع عنك «السوق العربية المشتركة». ويعطي ذلك أساساً قوياً للمجادلة المضادة بشأن أفضلية المدخل التنموي، فلندلف إليه إذاً.

ثانياً: جدارة المدخل التنموي وأفضليته

لقد أوجدت البلدان العربية لنفسها «مخارج» محتملة من كل مآزق، أي اتخذت «الاحتياطات» أو «الاستعدادات» اللازمة لمواجهة ما يستجد على طرق الأزمة من أزمات. ومن هذه الأزمات أزمة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وكان أكثر ما أحاطت به البلدان العربية لمواجهة الأزمة هو تصميم المدخل قبل المخرج، والمدخل هو التجارة، أو ما اصطلح على تسميته «بالمدخل التجاري».

فالمدخل التجاري باب واسع ذو انزلاقات متعددة، أي من نوع «الأبواب المروحية» المعروفة، حيث كل باب يتلوّه باب ينزلق إلى باب آخر... وهكذا. أول الأبواب هو الجمرك، أو التعريفات والرسوم الجمركية، يتلوّه باب هو: الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وبعده باب القيود غير الجمركية، وهذا الباب الأخير نفسه ينقسم إلى بوابات فرعية، منها بوابة للقيود الإدارية «مثل ضرورة الحصول على أذن بالاستيراد من الجهة المختصة أو تراخيص» وبوابة للقيود المالية وأهمها استخدام أداة الضريبة والدعم أو الإعانة: إذ تستطيع كل حكومة أن تتلاعب بالضريبة خفضاً ورفعاً للتمييز من أجل - أو ضد - صناعة أو فرع اقتصادي معين، وكذلك الحال في الدعم والإعانة. فبالمنع والمنع يمكن تشجيع أو تثبيط المنتجين المحليين في وجه المنافسين الآخرين من خارج الدولة. وثمة بوابة للقيود التقنية وخاصة المواصفات والاشتراطات الصحية والبيئية واعتبارات السلامة والأمان؛ وآخر بوابة هي قواعد المنشأ حيث يلزم توافر مكون محلي بنسبة محددة لاعتبار السلعة المتاجر بها عربية المنشأ. وثمة بوابات أخرى يمكن فتحها أو إغلاقها أو إحكام إغلاقها عند اللزوم، ولو على سبيل لزوم ما لا يلزم: مثل التشدد في إجراءات الفحص الجمركي وحساب التعريف و«التخليص» على السلعة والشحن والتأمين وتكلفة النقل... إلخ.

وبما أن كل دولة عربية، تعتبر نفسها قلعة محصنة فإنها تفرض ما تمليه اعتبارات صنع القرار من وجهة نظر هذه الدولة في مواجهة الدول الأخرى الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات التجارة، الثنائية ومتعددة الأطراف جميعاً، لذلك تصبح سياسات الائتمان وسعر الفائدة وسعر الصرف وعائد التملك والربح والأجور والضريبة والإعانة والتصرف في الأراضي كلها أسلحة بتّارة في معركة التبادل «الحر...».

فكيف يمكن، والحال هذه، أن نتصور إمكان تطبيق قرار «القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية» في الكويت (كانون الأول/يناير ٢٠٠٩) بالشروع في إقامة «الاتحاد الجمركي العربي» بحلول ٢٠١٥ بمعنى إقامة سور جمركي عربي موحد بإزاء العالم الخارجي

بعد الانتهاء من تحرير المبادلات البينية؟ ثم ألا يعتبر إصدار مثل ذلك القرار لوناً آخر من ألوان «سد الذرائع» في مجال «التظاهر» بتطبيق «المراحل الكلاسيكية» للتكامل الاقتصادي وفق الأدبيات الغربية الذائعة، ولو كان ذلك بدون أي مردود حقيقي، كما لاحظنا من الفقرات السابقة؟

وفي النهاية، إن الأمر جلّه لا يخرج عن مجال التجارة، والتجارة هي مبادلة المتوافر لدى الدول من فائض الإنتاج المحلي «أو المخصص للتصدير في حالات أخرى»، مقابل ما تعجز الدولة عن توفيره محلياً فتحصل عليه من الخارج.

أما تنمية رصيد الدولة من السلع والخدمات، وبناء «ثروة الأمم» نفسها، باصطلاح آدم سميث، فذلك ما يخرج عن طوق التجارة ويدخل في ساحة التنمية، وهو ما لا تتناوله الاتفاقيات المنتظمة في سلك «المدخل التجاري».

وقد تحاشت البلدان العربية قدر المستطاع «انزلاق» عملية التكامل إلى الساحة «الخطرة» للتنمية، لأن هذه الساحة تحتمل إقامة صيغة مختلفة لـ «تقسيم العمل الإنتاجي» أي «توزيع الأدوار» في التخصص السلعي والخدمي بين البلدان العربية وفقاً لقاعدة المزايا الدينامية، النسبية والتنافسية، بما قد يفرض إغلاق فروع منتجة ضعيفة الكفاءة في بلد ما، لقاء توسيع فروع منتجة مناظرة مرتفعة الكفاءة في بلد آخر... وهو ما يضر بالقطع في الأجلين القصير والمتوسط بمصالح منتجين حاليين وتجار ومورّدي خدمات محليين، ذوي علاقات تشابكية معقدة مع منتجين أجانب غير عرب، وتجار غير عرب، وموردي خدمات أجانب غير عرب أيضاً. وكل هذا له جماعته وقواه التي حققت مكاسبها عبر الزمن من خلال النمط الحالي للعلاقات الاقتصادية الخارجية المستقرة، حيث أكثر من ٩٠ بالمئة من المعاملات يتم مع أوروبا وأمريكا وشرق آسيا - فلماذا تتوسع في التعامل مع هذا «القادم الجديد» الذي يحمل ما يحمل من المخاطر على مصالحها المباشرة العاجلة؟

ولطالما تحدث المهتمون بقضايا التكامل الاقتصادي العربي و«الوحدة العربية» حول ذلك العامل المركزي المتعلق بافتقار الإرادة السياسية لتحقيق التكامل والوحدة... وهذا حق. ولكن آن لنا أن ندرك أن الإرادة السياسية ترتبط بمصالح اجتماعية، وأن افتقار الإرادة يعود في الأغلب الأعم إلى استقرار بعض المصالح على نحو لا يتفق وبناء صيغة جديدة للتكامل الاقتصادي العربي، من قاعدته بالذات: أي من صيغة التخصص الإنتاجي أو تقسيم العمل.

وقد وجدت محاولات متعثرة عديدة لبناء هذه الصيغة، من خلال تجمعات اقتصادية إقليمية فرعية، سرعان ما عصفت بها الرياح السياسية وغيرها، وكذلك لعدم الجدية في بناء الآلية اللازمة لنجاحها... وأهم آلية في هذا الشأن: آلية التوزيع العادل «أو المتكافئ نسبياً» للمكاسب، والتعويض المجزي عن الخسائر.. فطالما أن التكامل يترتب عليه، عبر الزمن، انتفاع أطراف أكثر من غيرها، أو تحقيق منافع صافية لطرف، وخسائر صافية لطرف أو أطراف أخرى، فإن هذا يستلزم إيجاد صيغة محسوبة بدقة لتوزيع المنافع بطريقة أكثر عدالة، وتعويض الخسائر بطريقة أكثر نجاحاً.

ويبدو أن عدم إيجاد الآلية هو أمر مقصود، حتى لا تتورط أجهزة البلدان العربية في ما قد يوردها موارد عدم اليقين، بالدخول في لجة الصراع، على مستوى العلاقات الخارجية بالذات. والأمر الأكيد، أن قوى المصالح المتجذرة في «الوضع الراهن» هي سيدة الموقف، وأن توافر إرادة التكامل رهين بناء صيغة جديدة للمصالح، عبر جهد دؤوب.. ولكن هل النخبة العربية قادرة «وهل هي راغبة أصلاً» في تحمل العناء من أجل بناء التنمية في الأجل الطويل؟ أم إن النخبة العربية ليست من القوة والصلابة بحيث تضحي بالمنافع والمصالح العاجلة من أجل مكاسب مؤكدة في المستقبل البعيد؟

من المؤكد أن هناك أسباباً قوية كامنة وراء هذا الميل لدى النخبة العربية للعمل من أجل المدى القصير، أو الرؤية الضيقة، أسباباً من عسف القوى الخارجية والتحديات الدولية الهائلة المفروضة على الجميع، أو أسباباً من التاريخ القريب والبعيد من إرث الاعتداء المتواصل عبر قرون من قوى أجنبية «تتارية أو صليبية مشرقاً في فلسطين والشام، ومغرباً في الأندلس والساحل المتوسطي» ومن إرث حكومات «العسكريتاريا» التي تذرعت بالتحديات الأجنبية لمركزة تسلطها المبني على خلق المنافع من لدن التشبث بالسلطة انطلاقاً من ممارسة لعبة «السلطة بالقوة» وخاصة خلال عهدي المماليك والأتراك العثمانيين، ثم الاحتلال الأوروبي الحديث... هذا كله صحيح، ولكن أليست مواجهة هذا كله أمراً واجباً، من أجل انتهاج طريق جديد، هو ما يمكن أن نطلق عليه «المدخل التنموي» للتكامل الاقتصادي العربي؟

ثالثاً: بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التكامل الإنتاجي

من بين أدوات علم النفس في دراسة «الشخصية» ما يسمى «الحيلة» (Trick)، ويقصد بها لجوء الفرد إلى أنماط سلوكية «هروبية» تمثل حيلة سيكولوجية، غير معترف بها، للتخلص من المأزق الذي يفرضه «الموقف».

شيء قريب من هذا نجده في مضمار التكامل الاقتصادي العربي؛ فقد اتفقت البلدان العربية، صراحة أو ضمناً، على انتهاج «المدخل التجاري»، في ما يعتبر بطريق غير مباشر، بمنزلة «حيلة سيكولوجية» للهروب من مواجهة «الموقف» الذي تفرضه ضرورة الانتماء العربي من أجل التكامل ثم الوحدة في نهاية المطاف.

ويتجلى لنا ذلك من خلال تأمل صيغة المدخل التجاري نفسها كأداة للعمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد أسفرت التجربة الطويلة لهذا العمل، والتجربة القريبة، لتنفيذ «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» عن أن المشكلات التي ثارت على طريق التنفيذ، كعقبات رئيسية في وجهه، هي مشكلات، بطبيعتها، لا تجدي في مواجهتها الطرق المستمدة من المدخل التجاري، أي من «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري» ومن «الإعلان والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة»، إنما تمكن مواجهة هذه العقبات فقط، من خلال تجاوز المدخل التجاري كله إلى المدخل التنموي العربي التكاملي. وبعبارة أخرى، إن «منطقة التجارة الحرة» لا ينبغي أن ينظر إليها من

خلال اعتبارها مجرد منطقة للتجارة، وإنما منطقة للإنتاج المشترك أيضاً، ومنطقة للسياسات المشتركة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، داخلياً وخارجياً.

وباستخدام «رطانة» نظرية التكامل الاقتصادي الغربية، فإن التوجه إلى بناء منطقة للتجارة الحرة يجب أن يكون ممزوجاً، في صميم تركيبه الداخلي، بالتوجه نحو «المراحل» الأخرى وفق التسلسل الخطي الكلاسيكي للتكامل في المنظور التقليدي، نحو الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، وتوحيد العملة والتشريعات الاجتماعية، ثم الاتحاد الاقتصادي التام.

فلا يمكن تنمية التجارة حقاً، بمعنى خلق التجارة (Trade Creation) وليس مجرد تحويل التجارة (Trade Diversion) «هذا التحويل الذي ما عاد ممكناً إلى حد كبير في ظل قيود اتفاقات منظمة التجارة العالمية»، لا يمكن ذلك إلا إذا انتهجت الدول أعضاء «منطقة التجارة» سياسة جمركية مشتركة وسياسة إنتاجية - استثمارية مشتركة، وسياسة مشتركة للتوظيف، وسياسات مشتركة للضرائب والإعانات، ولأسعار الفائدة والصرف، وللتصرف في الأراضي، بل للعملة وللضمان الاجتماعي، وربما أيضاً للسياسة الخارجية والدفاعية في خطوطها العامة.

وقد أدركت الدول الصناعية ذلك، فأصبحت كل مناطق التجارة الحرة التي تنتهي بالحروف الثلاثة FTA مثل LAFTA وNAFTA وكذا صيغة التجمع الاقتصادي والآسيوي - الباسيفيكي «آبك» APEC، وفي الطريق إلى ذلك أيضاً تجمع البريكس BRICS، أصبحت كلها تمزج بين مدخل التجارة ومدخل الإنتاج ومدخل توحيد السياسات. ولنتساءل مثلاً: كيف يمكن تنمية التجارة إذا اقتصرنا على خفض الجمارك وأبقينا على القيود غير الجمركية؟ وغير ذلك كثير.

ولنلاحظ بأن المغرب مثلاً كان قد توقف - في وقت من الأوقات - عن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظراً إلى ما واجهته السلع المغربية من عوائق ومشكلات في الأسواق العربية، وخاصة من جراء القيود غير الجمركية. وأكدت السلطات المغربية حينئذ أن صناعاتها الوطنية لم تستطع منافسة العديد من بلدان الخليج العربي التي تتلقى دعماً من الدولة في حين ترتفع تكلفة الإنتاج في المغرب في ظل انعدام أو نقص الدعم من الحكومة، وخاصة أنها تستورد الطاقة وعلى رأسها وقود السيارات، وأن ذلك سوف يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالصناعة الوطنية المغربية، وأنه يتعارض مع مبدأ التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق بنود «المنطقة».

ويشكو ممثلو القطاع الخاص المصري من ظواهر قريبة مما ذكر، ويقدمون نماذج على ذلك من قائمة الأعباء التي توضع على الصناعة المصرية مقارنةً بمثيلاتها في بلدان الخليج، من حيث التعريفات الجمركية على الآلات والخامات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة، بالإضافة إلى ضريبة المبيعات، ورسوم خدمات الاستيراد، وتكلفة القروض والفوائد والضرائب، وعلى فوائد القروض الأجنبية وضرائب الأرباح التجارية والصناعية ورسم تنمية موارد الدولة واشتراكات التأمينات الاجتماعية، وتكاليف تفريغ الحاويات في الموانئ... وجميعها تحمل تمييزاً لمصلحة بعض الصناعات ذات المنشأ الخليجي بالمقارنة مع الصناعات ذات المنشأ المصري.

وفي إجمال ختامي، يمكن حوصلة أهم الاستنتاجات التي يمكن الخلوص إليها بشأن المجادلة بأفضلية المدخل التنموي للتكامل الاقتصادي العربي بأنه ينبغي التفكير في القفز قفزة محسوبة من «منطقة التجارة الحرة» بالمفهوم الكلاسيكي الذي عفاً عليه الزمن إلى «منطقة التكامل الإنتاجي» بالمفهوم العصري الذي يبرز الآن في العديد من مناطق وأقاليم العالم المختلفة. ولكن هناك حاجة مختلفة ترى رأياً آخر، وهو ما نميل إليه في الوقت الراهن، ونعرضه في ما يلي:

رابعاً: التكنولوجيا كمنطلق لتجديد مسيرة التكامل الاقتصادي

لعله بات من الصعوبة بمكان شديد، أن يفكر المرء في إمكان تأسيس مشروع عربي تكاملي بالمعنى الحقيقي في الآونة الحاضرة، وربما في الأجل المتوسط، ولا نقول في الأمد المنظور.

لقد أصبح مشروع الوحدة الاقتصادية العربية وراء ظهورنا الآن، وغداً أقصى ما يمكن أن نفكر فيه مواجهة المشكلات الإجرائية والموضوعية التي تقابل «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، القائمة في كنف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بجامعة الدول العربية منذ أول العام ٢٠٠٥، والتي يقتصر أفقها حتى الآن على تحرير التجارة السلعية المتبادلة بين أعضاء جامعة الدول العربية المنضم إليها «نحو عشرين دولة» والتي لم تزد نسبتها التقريبية إلى إجمالي التجارة العربية كمتوسط الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ على ١٣ بالمئة تقريباً، منها ٢٥ بالمئة للنفط والمعادن. وبرغم مرور نحو عشر سنوات منذ بدء تفعيل اتفاقية المنطقة المذكورة فإنه لم يتم اتخاذ خطوات فعلية جادة باتجاه إزالة الحواجز غير الجمركية على التبادل التجاري، والاتفاق على «قواعد المنشأ» والولوج باتجاه تحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات العلمية والتكنولوجية. ودع عنك، أنه لا يبدو من الممكن التقدم باتجاه إنشاء «الاتحاد الجمركي العربي» وفق ما تقرر في ما سمي «القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية» في الكويت كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.

لقد «خرج المارد من القمقم» - كما يقولون - مُذْ أحرق نفسه الشاب العربي التونسي محمد بوعزيزي في إحدى مدن الجنوب التونسي في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، وتدرجت «كرة الثلج» كما يقولون أيضاً، فإذا بالمجتمع السياسي العربي يتعرض لشيء قريب مما سبق أن تعرض له «الاتحاد السوفياتي» يوم أن شرعت القيادة السياسية آنذاك - عام ١٩٨٥ - (ممثلة في ميخائيل غورباتشوف) في فتح الأبواب أمام تغير جذري عاصف، ليس المجتمع مؤهلاً لمثله في ذاك التوقيت، تحت شعارات من قبيل «الشفافية» و«إعادة البناء» و«الغلاسنوست والبيروسترويكا». شيء قريب من ذلك وقع في البلدان العربية التي اشتعلت فيها شرارة «الثورة» خلال الأعوام القليلة الأخيرة منذ اندلعت الشرارة في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ في تونس الخضراء، في وقت لا تتوافر فيه المقومات الموضوعية والذاتية لتقبل التغيير الجذري الشامل، والانطلاق في معرجه نحو مستقبل عربي آمن، ضمن إطار عالمي وإقليمي متحول، بل شديد التحول.

وما إن انفتحت أبواب التغيير المُسرعة، على مصاريعها، حتّى تكشف الواقع العربي المَرّ عن طبقات اجتماعية وشرائح جيلية فائرة في مرحلة التشكل وإعادة التكوين دون أن يستقر لها قرار، وتعمل بدون قيادة اجتماعية وسياسية معترف بها. وإذا به يتكشف أيضاً عن نخب سياسية منهكة تاريخياً، أو بالأقلّ مجهدة إجهاداً شديداً، لا تقوى على حمل نفسها، ولا نقول حمل المجتمع الفائر المتشكل باتجاه التغيير المرتجى.

قد مضت تلك النخب المجهدة أو المنهكة تفعل ما وسعها الجهد، بأدواتها القليلة المتاحة بعد أن بلغ منها التعب والتهميش التاريخي مبلغه، بغير خبرة متمرسية في بناء القواعد الشعبية، وبغير تجربة يعتد بها في الحكم، ضمن دول أو أشباه دول ناشئة، يراد لها من قبل بعض القوى الدولية النافذة أن تجهض قبل أن تقوم لها قائمة، فتكون «فاشلة» (Failed) تارة، وهشة (Fragile) تارة أخرى، أو معوقة (Disabled) حيناً ثالثاً.

تلك هي بعض معالم البيئة القاحلة مجتمعياً إلى حد كبير إذاً، إثر انتهاء الموجة الأولى لحركة التحرر الوطني العالمية منذ أمد غير قريب «١٩٤٥ - ١٩٧٥» دون أن يكتمل تشكّل الموجة الثانية بصورة أكيدة. في قلب «الفراغ السياسي» الذي أحدثه السقوط النهائي للأنظمة التسلطية «الجبارة» في كل من تونس ومصر واليمن خلال بضعة شهور من عام ٢٠١١، دون أن يكون المجتمع السياسي مؤهلاً لتخليق البديل المجتمعي - التاريخي بصورة مناسبة، في أمد زمني ملائم. وفي مواجهة الضعف المزري لشرائح النخبة السياسية والثقافية «المدنية»، برز أخيراً إلى الواجهة، ذلك التهديد الوجودي الماثل للدول «الوطنية» - السابقة. ذاك عصر تحدي الدولة، فأين منه بناء مشروع عربي تكاملي؟!

وتتفاوت أشكال تحدي الدولة، من حالة إلى أخرى، وتتفاوت صور مقابلة التحدي في الأقطار العربية المختلفة؛ ورغم التباين فإن القاسم المشترك قائم لا يريم: الأولوية لاستعادة الدولة الوطنية، المهددة بال فقدان، قبل أي تفكير بأمر آخر، مثل أمر قد يبدو «رومانسي الطابع» في الظرف الآني المطبق، كبناء مشروع عربي تكاملي...!

ولكن هل يعني هذا كله ألا مكان هنالك للأمل في مشروع عربي تكاملي؟ كلا، بل ثمة موضع قابع هناك لأمل عربي تكاملي حقيقي، فأين؟ إننا نجده قريباً، ضمن ما ندعوه ببناء نواة تكاملية من منطلق العلم والتكنولوجيا بالذات.

والرأي عندنا، أنه توجد صعوبة بالغة في الآونة الحاضرة لا ريب في غمار السعي إلى إحياء مشروع بناء جماعة اقتصادية عربية، ولو في شكلها الأولي المتمثل بمنطقة تجارة حرة عربية، واسعة المدى وعميقة الامتداد، وذات أفق مفتوح على «اتحاد جمركي» و«سوق مشتركة للمنتجات وعوامل الإنتاج العربية» ثم «اتحاد مالي ونقدي» و«منظومة موحدة للتشريعات الاجتماعية»... سعيّاً في نهاية المطاف إلى «اندماج اقتصادي واجتماعي تام»، وفق ما تقضي به نظرية التكامل «الأرثوذكسية»! ولكن لا بأس من أن نبداً مما يمكن البدء به وفيه: بناء نواة تكاملية، علمية - تكنولوجية، عربية. وليكن ذلك من خلال التمهيد لإقامة علاقة تفاعلية حية بين مراكز

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان العربية، سواء تلك التي أصابها حمى التغيير أو لم تسمّها من قريب، ولمْ لا نقول في كل من مصر وسورية والعراق، والأردن ولبنان، وفي الجزائر، وكذا المغرب، وفي «السعودية»، و«الإمارات - كالمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالشارقة»، وربما في بلدان عربية أخرى لم نذكرها، أملين مشاركتها الفاعلة.

وإننا لنرى آفاقاً زاهية واعدة للتعاون البحثي - التطويري بين المراكز العلمية والتكنولوجية شاهقة البنيان، في عدد من البلدان العربية ذات الخبرة التاريخية في الميدان، بغرض تحقيق النفع المشترك من التكامل القاعدي في القطاعات العلمية والتكنولوجية الطليعية كالآتي:

أولاً: التعاون وتبادل الخبرات في مجال تكنولوجيا بناء محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وبحوث النظائر المشعة، وفي مجال تكنولوجيا الإشعاع والأمان النووي. وارتباطاً بذلك: التعاون في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الأخرى، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ثانياً: التعاون العلمي التكنولوجي في مجال بناء الأقمار الصناعية الصغيرة لأغراض البحوث العلمية، والاتصالات، والاستشعار من بعد، ووسائط إطلاقها في مداراتها من الفلك البعيد.

ثالثاً: التعاون في مجال بناء محطات تحلية مياه البحر المالحة، وفي مجال الزراعة بالمياه الملحية، وتكنولوجيات ريّ الأراضي بالوسائل المرشدة لاستخدام المياه.

رابعاً: تبادل الخبرات العلمية التكنولوجية في مجال «التكنولوجيا الحيوية» وبحوث «الهندسة الوراثية» وخاصة لأغراض تطوير الزراعة الغذائية والكسائية، من جهة أولى، وبحوث الدواء باتجاه التحول من الأدوية المعتمدة على الكيمياء إلى الأدوية المعتمدة على البيولوجيا.

خامساً: تكنولوجيا تصنيع الشرائح السيليكونية الدقيقة وبناء الدوائر المتكاملة، بهدف تحقيق «التعميق الصناعي» في البلدان العربية، من خلال إنتاج الإلكترونيات الدقيقة والتوسع في تطبيقاتها المهنية للأغراض العلمية والطبية وأغراض الاتصالات من بعد، وتطوير الحسابات الآلية... وغير ذلك كثير.

خاتمة

تناولنا عبر الصفحات السابقة حججاً وحججاً مضادة بشأن مداخل بديلة لتفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، فهل حسمت المناظرة والمجادلة والمباحات المتوازية حقاً؟

إن المجادلة بشأن صلاحية المدخل التجاري وأفضلية المدخل التنموي، لكل منهما وجاهتها، ولكننا نرى في نهاية الأمر أن من المهم الجمع بين عوامل الجدارة وعوامل الإمكان التاريخي. وفي ضوء ذلك، اقترحنا منطقاً تكنولوجياً متوازماً على الصعيد العربي العام، وإن كان الباب لم يزل مفتوحاً للتفكير بشأن تجسيد مزيد من الخطوات التكاملية بين عدد من البلدان العربية، تقربها الظروف المستجدة في ما يأتي من الأيام □